يكون كليا وقد يكون جزئيا والمصنف انما عده من الجزئيات
نظرا الى ان اكثر ائمة اللغة عدوا المضمرات مطلقا من
المعارف واعتبروا فيها الجزئية بناء على تعريفهم المعرفة بما
وضع لشيء بعينه التنبيه الحادي عشر المقصود من هذا ا
التنبيه الاشارة على تفرقة بين الاسماء تشابه الحرف في التزام
ذكر المتعلق وذلك مثل ذو وفوق فان مفهومهما كلي
لانهما بمعنى صاحب وعلو وان كانا لا يستعملان الا في ضمن
جزئيين اضافيين بالنسبة الى معناهما الذي هو الصاحب
والعلو لعروض الاضافة فلا يكونان جزئيين بحسب الوضع
بل بمجرد استعمالهما في الجزئيين الاضافيين اللذين قد
يكونان جزئيين حقيقيين وقد يكونان كليين كما تقول
الانسان ذو نطق وذو حيوة ولذا لا يصح ان يحمل على
الجزئية الحقيقية على ما يتبادر من المقابلة بالكلي فظهر
التفرقة بينهما وبين الحرف اذ معنى الحرف جزئي مشخص كما
بين التنبيه الثاني عشر لا يريبك اي يوقعك في ريبة وشك
تعاور الالفاظ بعضها مكان اي بعض تناوب بعضها مكان
بعض

بعض وان قرئ بالضم فالمعنى تناوبها واقعا بعضها مكان
بعض على ان الجملة حال مؤكدة اذ المعتبر الوضع ختم الرسالة
بدفع ما عسى ان يخطر ببعض الاوهام وهو ان الحكم
بالكلية والجزئية والعلمية والموصولية وامثالها للالفاظ
انما هو باعتبار ما استعملت فيها من المعنى فاذا قلت مثلا جاءني
ذو مال واردت به زيدا فيحتمل ان يتوهم انه جزئي
لاستعماله في الجزئي وكذا اذا انحصر في بلدة حفظ التوراة
في زيد فقلت الذي حفظ التورية في هذه البلدة حاضر
فربما يتوهم ان هذه الالفاظ اعلام شخصية لاتحاد
المراد من كل منها ومن العلم المشخص وجه الدفع ما
ذكر ان المعتبر في الالفاظ حال الوضع والموضوع
له في ذو امر كلي وان استعمل ههنا
في مشخص فلا يكون جزئيا بخلاف زيد
فانه جزئي بوضعه لذلك المشخص
وكذا الحال في مثل هذه
الصور

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)